## المجلس التأسيسي العراقي

أصبحت إمام المندوب السامي مهمة تأليف وزارة جديدة تخلف الوزارة المستقلة منذ (١١٩) تأخذ على عاتقها نشر المعاهدة وتأليف المجلس التأسيسي ، فابلغ الملك فيصل في (١٨ ايلول) بان يكلف عبد الرحمن التنقيب بإعادة تأليف الوزارة ، تكون مهمتها نشر مشروع المعاهدة على النحو الذي قبل الملك ووزارة النقيب السابقة ، وإجراء انتخابات المجلس التأسيسي بطريقة تؤمن مجيء اكثرية يمكن بواسطتها امرار المعاهدة في المجلس .

شكل النقيب وزارته الثالثة في (٢٠ أيلول ١٩٢٢) وقررت الوزارة في (١٠ تشرين الأول ١٩٢٢) تأييد قرارها السابق في المصادقة على المعاهدة ، وبعد ثلاثة أيام وافقت على نشر المعاهدة مع بلاغ من الملك عن الصعوبات التي واجهت المفاوضات مع بريطانيا ، وزعم البلاغ ان المعاهدة خطوة في سبيل تحقيق الاماني القومية وان الشعب سيقدرها ويزداد تمسكا بصداقة بريطانيا ، لان دوام هذه الصداقة مسالة حيوية لصيانة الاستقلال .

وتناول البلاغ المباشرة بانتخاب المجلس التاسيسي ، ووضع القانون الاساسي والتقدم الى عصبة الأمم لقبول العراق في عضويتها ودعا البلاغ الشعب الى اختيار نوابه .

حددت الوزارة يوم (٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢) موعدا للبدأ بانتخابات المجلس التأسيسي ، طبقا للنظام الصادر في (١٤٤٤ر ١٩٢٢) وحددت مهامه بالأمور الآتية :

- ١. وضع الدستور (القانون الأساسي) للملكة العراقية .
  - ٢. وضع قانون لانتخاب مجلس النواب .
  - ٣. تصديق المعاهدة العراقية البريطانية .

بدا عبد المحسن السعدون وزير الداخلية ، على الفور باتخاذ الخطوات الضرورية لبدا عملية الانتخاب ، وأصدر بيانا دعا فيه إلى التضامن والتعاضد والتزام السكينة ، وكان السعدون يعتقد بضرورة إتباع سياسة حازمة تجاه المعارضة وحملها على الاستجابة لمواقف الحكومة والانصياع لأوامرها.

لم تكن تبدا الانتخابات حتى دعت الحركة الوطنية الى مقاطعتها فادى ذلك الى استقلال اللجان الانتخابية في بعض المدن العراقية ، لم تستطع الحكومة تأليف تلك اللجان في مناطق اخرى ، وواجهت صعوبات في تشكيل الهيئة التنفيذية في بغداد ، واعتبرت المعارضة الانتخابات أسلوبا بريطانيا لتركيز سلطتها في العراق ، وقدمت مذكرة الى الملك طالبت فيها بالحصول على الاستقلال التام ورفض المعاهدة ، وإطلاق حرية الصحافة والأحزاب ، وأعلنت معارضتها للانتخابات . الأمر الذي أدى إلى توقف الانتخابات .

انتقد السعدون ، وزير الداخلية ، وزارة النقيب لأنها لم تبين أسلوبه القائم على سياسة الشدة ، وقدم استقالته في (٦٦ تشرين الثاني ١٩٢٢) فأو عزت إلى النقيب بتقديم استقالته ، فقدمها في (١٦

تشرين الثاني) بحجة اعتلال صحته ، فكلف الملك عبد المحسن السعدون بتاليف الوزارة وقدم السعدون اسماء وزارئه في (٢٠ تشرين التاني) .

كانت مهمة وزارة السعدون اجراء انتخابات المجلس التاسيسي وامرار المعاهدة ولانجاز هذه المهمة بدأ السعدون السير على سياسة الشدة باتجاه المعارضة ، فقام بنفي عددا من المواطنيين ، وإغلاق الصحف المعارضة ، فخلق بذلك الجو المناسب للاستمرار في عملية الانتخابات ، وسارت الانتخابات سيرا حسنا ، وكان السعدون واثقا من نجاح العناصر الموالية للحكومة التي تستطيع إمرار المعاهدة والتعاون مع الانكليز ، ولهذا نال رضا السلطات البريطانية في العراق التي وجدت فيه رجلا شجاعا استحق ثقة زملائه والسلطة ولكنها لم تخض بثقة الملك الذي استغل استمرار الأزمة الاقتصادية فاشعر السعدون بان استقالته مرغوبة فقدمها في (١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣).

وعهد إلى جعفر العسكري بتأليف الوزارة الجديدة في (٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣) وتضمن منهاجها السعي لإكمال انتخابات المجلس التأسيسي وجمعه بأسرع مايمكن وحددت وزارة الداخلية يوم (٢٥ شباط ١٩٢٤) مرحلة نهائية للانتخابات ، وبذلت الحكومة جهودا كبيرا لفوز مرشحيها ، وقد أثار تدخل الحكومة في الانتخابات الاحتجاج والاستنكار في مناطق العراق المختلفة .

افتتح الملك فيصل المجلس التأسيسي في (٢٧ آذار ١٩٢٤) ويعتبر افتتاحه من الأحداث المهمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، لأنه أول مجلس منتخب يجتمع في بغداد ، وأول خطوة نحو الحياة الديمقراطية رغم ما فيه من عيوب وما عليه من مأخذ .

وقد أعرب الملك فيصل في خطابه عن سروره العظيم بافتتاح أول مجلس شورى ، وأشار إلى إن الشعب انتدب ممثليه لبناء نظامه واستقلال بلده ، وحدد مهام المجلس بثلاث نقاط هي :-

- ١. البت في المعاهدة العراقية البريطانية لتثبيت سياستها الخارجية .
- ٢. سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الافراد والجماعات ، وتثبيت سياسة الدولة الداخلية .
- ٣. سن قانون المجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الشعب ويراقب سياسة الحكومة وأعمالها.